

لقاء قناة الاتجاه بالدكتور إبراهيم الجعفري
بتاريخ 2010/2/8
(منصبي رئاسة الائتلاف ورئاسة الوزراء)

المقدم: في ظل برامج وأجندات كثيرة ربما تكون أقرب إلى الشعارات الحزبية المقاربة للانتخابات.. فما الذي في جعبة الدكتور الجعفري في المرحلة السياسية المقبلة؟

الجعفري: الموسم الانتخابي المقبل هو موسم ضمن الجدول الزمني وهو موعد نلتقي فيه لإجراء الانتخابات التشريعية، لكننا نريد أن نعبر من خلال هذا الموسم الانتخابي، ونحقق قفزة نتطلع إليها جميعاً بحيث تشهد نتاجاً وطنياً عاماً ينعكس على البرلمان القادم بصلاحياته التشريعية ودوره الرقابي، ويلعب دوراً كبيراً في إنتاج حكومة لها نمطية وسياقية معينة.. ما أطمح إليه هو ما تمنيته منذ مرحلة ما بعد سقوط النظام المظبور وهو الارتقاء بالعراق وتحقيق الأمن بالشكل الذي تتطور فيه القوات المسلحة العراقية، وتحقيق اكتفاء ذاتياً من الناحية الأمنية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الكمّ العسكري والتشكيلة والهيكلية والتجهيزات والتدريب والأداء الكيفي؛ حتى نستطيع تحقيق اكتفاء أمنياً ذاتياً، ولا يمكن للعراق أن يتطور في بقية الميادين ما لم يتحقق الأمن..

أعتقد أنه لا يمكن تحقيق الاستقلال السياسي من دون الاستقلال الأمني؛ لذا يجب أن نحقق هذا الطموح، وأمل أن تُحدث المحطات الانتخابية فرقاً بينما كنا عليه إلى ما ينبغي أن نكون عليه، ونتطلع لتحقيقه.

المقدم: إذن لديك مشروع متكامل.. هل تتهيأ في المرحلة السياسية المقبلة لأن تكون رئيساً لكتلة الائتلاف الوطني؟

الجعفري: لا. لم نناقش حتى هذه اللحظة أي مناصب سواء في هيكلية الائتلاف أو المواقع المرتبطة بالحكومة، لكن حصل اتفاق على الأسماء، ووقع الاختيار بأن يكون اسمي أول اسم، وسندخل الانتخابات، والاتفاق سيتم في أوقات لاحقة.

المقدم: هل تعتقد أن عدم دخول ائتلاف دولة القانون إلى الائتلاف الوطني العراقي خسارة لمكوّن ما أم إنها أضافت قوة غير منظورة إلى الائتلاف الوطني؟

الجعفري: للأسف الشديد لو كان الائتلافان متحدّين في ائتلاف واحد لكان قوة للطرفين معاً، لكن عدم الاتفاق الآن لا يعني خسارة بالمعنى الوطني، وإن كانت هناك خسارات نسبية لكل من الائتلافين، نأمل أن تُجبر هذه الخسارة من خلال تفاعل كل من الائتلافين.. نعتقد أن رصيد كل قوة وطنية هو تحركها في الإطار الوطني العراقي، والذي هو السكة التي لا يخرج عن المصلحة الوطنية من انتظم في خطها.. علينا أن

نرحل، أو نخرج من الذات الشخصية والحزبية والائتلافية والتحالفية إلى الذات الوطنية العراقية العامة، ومدامت القضية قضية منافسة بين مكونات الشعب العراقي السياسية فأنا أتصور أننا في حالة تنافس مشروع وهذه بصمة من بصمات الديمقراطية في الدول المتقدمة.

المقدم: ما الذي يختلف في انتخابات عام 2005، وماذا تضيفه انتخابات عام 2010 إلى الناخب العراقي الذي تحدّى الكثير من الصعاب، وذهب للإدلاء بصوته، وما الذي سيتغير؟

الجعفري: الذي تغير هو وعي المواطن العراقي، واندفاعه إلى صناديق الاقتراع، والشخصيات التي سيختارها ويصوّت عليها، وعي الكتل السياسية لشخصياتها السياسية.. نريد من الكتل ان ترشّح الكفوء والأمين والقوي والأكثر تضحية ومن يحارب الفساد ولم يتورط بالفساد، والأقرب إلى هموم الشعب.. فلدينا طموحات معطلة ولدينا مجموعة مشاكل متفاقمة، ولدينا مظاهر فساد كثيرة ألّمت بالأجهزة المختلفة، وهناك تحديات ومخاطر، وهناك ثروات هائلة في العراق ينبغي تحويلها لخدمة الشعب، لكن يبقى المعني بهذه الصناعة هو الشعب؛ لذا عليه أن يسترجع التجربة السابقة، ويتحرى من يضع حدّاً لمعاناته وآلامه، ومن يحقق له طموحاته.

المقدم: هناك حديث كثير حول دعم المرجعية في انتخابات عام 2005 لمكونات معينة.. ما مدى دعم المرجعية الدينية في العراق وإسنادها للائتلاف الوطني العراقي في انتخابات عام 2010؟

الجعفري: المرجعية الدينية تمارس دور الرعاية الأبوية لكل الوطنيين العراقيين المخلصين، وتحملهم مسؤولية الارتقاء إلى مستوى حاجات البلد، ومعالجة مشاكل الفقراء، وإرساء قاعدة القانون والدولة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الإرهاب.. المرجعية فوق مستوى الانتماءات ودعم قوى معينة، المرجعية الدينية تريد من يتمثل القيم والمبادئ في خدمة البلد... المرجعية الدينية تتأى بنفسها عن هذه الممارسات.

المقدم: ما تقييمك الشخصي والحقيقي لأداء رئيس الوزراء الحالي السيد نوري المالكي ودولة القانون التي نادى بها؟

الجعفري: أما دولة القانون فنحن لازلنا بعيدين.. ودولة القانون تكون عندما يُطبّق القانون في كل مؤسسات الدولة، وتمتد الحالة القانونية إلى المواطنين بوعي ضرورة تطبيق القانون.. دولة قانون هي الدولة التي يترك فيها القانون بصمته بحيث يتحول المسموح قانوناً إلى مسموح عرفاً، وكذا المحظور.. هذا الكلام طموح، ونعمل من أجل تحقيقه، أما تقييم الأداء فهناك تحديات كبيرة جداً لعبت بها عوامل داخلية وإقليمية

وحتى دولية، وهذه لا يتحملها رئيس الوزراء وحده إنما يتحملها كل من أسهم في الحكم، بل كل القوى السياسية.

المقدم: هل السيد المالكي لم يفعل هذه العلاقات لاسيما مع دول الجوار بعد توجيه اتهامات للطرف السوري أو استمالة الطرف السعودي وهكذا؟

الجعفري: أنا أناقش السياسات، وأناقش المواقع بغض النظر عمّن يشغلها سواء كان المالكي أم غيره، يُفترض أن تدار العملية السياسية بطريقة تمد الجسور مع الدول، وينمو رصيد العلاقات، ويتنامى، ونفك الاختناق فيها.. أنا أعلم أن أمامه صعوبات، وأعلم أن أمامه مشاكل، لكن هذا هو الطريق الطبيعي الوحيد.

المقدم: نعرّج على اتهام بعض القيادات العراقية الموجودة حالياً بأن السيد المالكي أو رئيس الوزراء متفرد في اتخاذ القرارات، وأن حكومته بين قوسين (لا تمثلنا)، ما تعليقك على هذا؟

الجعفري: أنا لا أعلم من أطلق هذا الكلام، ومن أي منطلق وُجّهت هذه الملاحظة لكن من حقه أن يلاحظ.. أقول: يجب أن يخضع العراق لشيء اسمه الدستور، ومن غير الصحيح أن يمتد رئيس الوزراء على صلاحيته، ويخرم الدستور، ومن غير الصحيح أن يمتد رئيس الوزراء على صلاحية الآخرين، فهو تحكمه مواد دستورية يتكامل معها مجلس النواب وفي الوقت نفسه يعتبر هو الرئيس التنفيذي في السلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية تكمل دوره، ولها دور لكنه ليس بديلاً عن رئيس الوزراء والبرلمان هو الآخر مسؤول عن تشريع القوانين وكل واحد له دوره.

المقدم: يرى البعض أن فترة حكومتك الفترة الأكثر طائفية والأكثر عنفاً بعد الاحتلال، ما تعليقك؟

الجعفري: بالعكس، لم تكن طائفية، وشهدت تعايشاً مذهبياً رائعاً سواء كان في مجلس الوزراء من خلال التوليفة التي عملت سوية أو من خلال أداء الوزراء في وزاراتهم أو من خلال الخطابات ومن خلال سلسلة أمور حصلت في ذلك الوقت، منها: في الشهر الثاني من عام 2005 حدث تحديد رئيس الوزراء للحكومة الانتقالية، والدستور يمنحني فرصة ثلاثة أشهر حتى أشكّل حكومة في ذلك الوقت، وكان مجموع الشخصيات السنية العربية في البرلمان 17 عضواً فليس من المعقول أن الـ 17 يمثلون الحجم السني الحقيقي، فبعض القوى السياسية أرادت أن تعطي حصة للوضع السني في العراق بما يتناسب وحجمه البرلماني، فرفضت ذلك بضرر قاطع، وقلت لهم: هذا مستحيل، فقالوا: هذه ضريبة الانتخابات، فقلت: إن تنظيم القاعدة الإرهابي منع السنة، وكان يقتل كل من يتوجه إلى الانتخابات، فقررت أن أعطيهم حجماً يتناسب وحجمهم الاجتماعي وليس حجمهم البرلماني، وبقينا نراوح من الشهر الثاني إلى الشهر الخامس، وأوشكت التسعون يوماً أن تنتهي، وأنا مُصر على أن يكون عدد الوزراء في الحكومة

الانتقالية متناسباً مع حجم السنة العرب في المجتمع، وفعلاً استطعنا أن نضع ستة وزراء ونائب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية، أما الأزمات التي حدثت، فقد كان الخطاب يُوجّه إلى إخماد أي فتنة..

المقدم: لكن الفتنة حصلت سواء في حادثة جسر الأئمة أو بضرب المراقد المقدسة في سامراء خلال توليك الحكم؟

الجعفري: نعم حصلت فتنة، ولم نكن تسببنا بها، بل أحسنّا إدارتها، وحولناها إلى عرس وطني، ومنعنا من أن تتحول إلى أزمة، وكارثة تمتد إلى كل مناطق العراق.. ما حدث في جسر الأئمة تسبب باستشهاد حوالي ألف زائر أغلبهم من الشيعة سوى ثلاثة أو أربعة من الإخوة السنة، واحد من هؤلاء الأربعة استشهد غرقاً وهو ينقذ الغرقى واسمه عثمان العبيدي، فتركنا الألف غريق، وصنعت شبه نشيد في الخطاب، وبقيت أركّز على اسمه؛ حتى أصنع منه معادلاً، وكى لا تزحف ردود الفعل إلى منطقة الأعظمية، فأعطينا رسالة لكل الموجودين بأن هذا هو وقتكم، ويجب أن تتعاملوا مع من يمثل السنة الحقيقيين من أمثال الشهيد عثمان العبيدي، وليس من أمثال صدام وأزلامه، والأمر نفسه مع ما حدث لمرقد الإمامين العسكريين، الذي انهار بتلك الطريقة المعروفة، وقد جمعنا خطباء الجمعة من السنة والشيعة، وجمعت الإعلاميين من السنة والشيعة، وألقيت بهم حديثاً مفصلاً، وأعطيتهم الخطوط العامة، وحركت فيهم الإحساس الوطني، وأعطيت المفردات التي كنت أتمناها، وقد تفاعلوا، وبعد ذلك كان هناك صفان صف من الإخوة السنة وصف من الإخوة الشيعة، وأخذوا هذه الملاحظات.

في هذين الحادثين أثبتنا أن الحكومة لم تكتفِ بأنها لم تبادر طائفيّاً بل لم تستجب طائفيّاً، ولم يكن فعلنا طائفيّاً، بل حتى انفعالنا واستجابتنا لم تكن طائفيّة، وكنا واعين لهذه القضية.

المقدم: من المسؤول عن دماء العراقيين؟

الجعفري: كل من يتصدى، ولا أستثنى أحداً.

المقدم: هذا من جانب الحكومة لكن في الجانب الآخر؟

الجعفري: نعم.. هذه ملاحظة كريمة.. يجب أن نفكر بالدولة أوسع من إطار الحكومة، ونمتد على مستوى مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب والحركات ودواوين العشائر، ويجب أن نعتبر مسألة الحس الأمني والثقافة الأمنية ونقصي المعلومة وملاحقة المشبوهين والإرهابيين والفساد حتى يختنقوا تكليفاً عاماً على الجميع، وهذه تحتاج ثقافة وطنية معمّقة تصل إلى مستوى نحاصر فيه الفاسد، والإرهابي، ونحاصر فيه كل من يعادي الوطنية.

المقدم: من هو الإرهابي في العراق في الوقت الحاضر، هل هو البعث، أم تنظيم القاعدة، أم الجهات التي تدّعي الإسلام أم غيرها؟

الجعفري: الإرهاب لا دين له، ولا وطن له، ولا مذهب له، ويعبّر عن نفسه، بأنه عندما يختلف مع الآخر يستبيح دمه وماله وكل شيء يرتبط به، ولا يقف عند حدود طفل، ولا يقف عن حدود شيخ كبير، ولا امرأة عجوز، ولا إنسان بريء.

المقدم: كيف ترون مستقبل الكرد في العملية السياسية المقبلة بالعراق؟

الجعفري: أعتقد أن الشعب الكردي، بعد سقوط النظام المعبور يشعر بالفرق الكبير بين ما كان عليه سابقاً من سلسلة الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق والوضع الحالي، فالإخوة الكرد جزء أساسي وفعل في العملية السياسية، ويشاركون الحكومة في كل مفاصلها، إضافة إلى ذلك يعيشون حالة فيدرالية في إقليم كردستان، وهذا إنجاز ليس قليلاً وغطاؤه الدستور، وإذا أحسنت القوى السياسية إدارة العملية السياسية، وفرقت بين ما هو محلي فيدرالي وبينما هو اتحادي يكونون بذلك أسدوا خدمتين في آن واحد، خدمة إلى إقليم كردستان من جانب ومن جانب آخر إلى توطيد عرى الدولة الاتحادية الجديدة التي تحافظ على تماسك الشعب، والأداء الديمقراطي.

المقدم: ما هو وقعهم في خارطة صنع القرار العراقي في المركز؟

الجعفري: ليس قليلاً، وقد ضمنه الدستور بدءاً من أعلى المناصب (رئاسة الجمهورية) إلى أدناها.

المقدم: ما مستوى تأثير الأجنداث الأجنبية ولاسيما الاستراتيجية الأميركية في العملية السياسية بالعراق مستقبلاً؟

الجعفري: إذا رأينا تدخلاً أو إشارات إلى تدخل أو هواجس لدى القوى السياسية فلا ينبغي أن نستسلم لها، ويجب أن نحرر الإرادة الوطنية من كل هذه الأمور، والإرادة الوطنية لا تتحرر ما لم تكن لدى كل مواطن ثقة كافية في نفسه بأنه صانع العملية السياسية العراقية.. يجب أن تنطلق الإرادة الوطنية العراقية من داخل الشخصية.

المقدم: لكن المؤثرات موجودة، وهناك أجنداث داخلية وخارجية ومجاورة؟

الجعفري: الأجنداث الأجنبية في الخطاب السياسي لا تنسحب، ولا تكفّ، لكن ما يحد من مؤثراتها هو الوطنية العراقية القوية، وإذا بقي العراق ضعيفاً سيطمع به من في نفسه مرض والعكس حين يكون قوياً فسيُحسب له حساب.. نحن لا نريد أن نستقوي

على الآخرين، ولا نسمح للآخرين بأن يستقوا علينا.. نريد قوة بعدالة.. قوة تصون العراق، وتحفظ سيادته، وتمنع أي تدخل أجنبي بأي طريقة كانت.

المقدم: إلى أي مدى يمكن أن تتوغل الأجندة الأميركية، وتتوسع، وتتدخل في القرار العراقي؟

الجعفري: لا يحق لها أن تتدخل ما لم تعلم أن العراقيين يريدون ذلك، أو على الأقل لا يمنعون ذلك، وحين يصبح لدينا أداء وطني عراقي وكفاءة، ونطالب بحقوقنا فإن العالم كله معنا، والشعب العراقي يقف مع من لا يخاف، ولا يطمع، ولا يمالئ، ويمنحه قاعدة جماهيرية شعبية صلبة، كما أن الأمم المتحدة مع سيادة الدول.

المقدم: لكن هناك توجُّس لدى العراقيين لوجود أكبر سفارة أميركية في المنطقة ببغداد، أليس كذلك؟

الجعفري: السفارة الأميركية والسفارات الأخرى إذا أتت في سياق العلاقات السياسية وضمن احترام السيادات وعدم التدخل فأهلاً وسهلاً.

المقدم: وإذا تحولت إلى دائرة مخابراتية على العراقيين يُفترض أن يكون هناك شأن آخر؟

الجعفري: نحن نرحب بتقوية العلاقات السياسية بما لا يمس السيادة، ولا نسمح بأن تمس سيادتنا، وهذا من ثوابتنا في الخطاب.

المقدم: هل سينسحب المحتل في عام 2011؟

الجعفري: الشيء الذي تحدّث به الرئيس الأميركي الحالي منذ فترة الانتخابات نهاية 2008، وكرّره عام 2009، والآن في 2010 يؤكد أنه ملتزم بقراره السابق بسحب القوات الأميركية من العراق.

المقدم: هل ستكون المرشح المقبل لرئاسة الوزراء من قبل الائتلاف الوطني العراقي؟

الجعفري: بالنسبة لي لست من يقرّر، وأعتبر أن الموقع السياسي إنما تقررته قناعة الشعب، فأنا منذ أن انطلقت بالعمل السياسي رهنّت حياتي وقراراتي وعملي والمواقع التي أتقبلها على ضوء ما يريده الشعب، وحين يريد شعبي فلن أخذله؛ لأنني نذرت حياتي له.